في يوم الشهيد نؤكد مواقفنا الراسخة ومطالبنا باحترام الارادة الحرة لشعبنا في تحديد خياراته

عدم تشريع قانون الانتخابات البرلمانية يعرقل تشكيل الائتلافات

نواب يطالبون بالاسراع بتشريع القانون لتحديد وجهتهم في الدخول بالائتلافات المقبلة

بهرا- حيدر حمادة

تجري الكتل السياسية حاليا مباحثات مكثفة لبلورة تحالفات برلمانية للدخول بالانتخابات البرلمانية المقبلة. وتترقب هذه الكتل والاحزاب اصدار قانون الانتخابات ومعرفة ما اذا كانت القوائم مفتوحة او مغلقة او اعتماد الدوائر المتعددة او الدائرة الانتخابية الواحدة لكي تحدد وجهتها النهائية في التحالف او الدخول بمفردها.

وقال النائب سليم الجبوري عن جبهة التوافق العراقية: "ان الكتل السياسية ما زالت تسعى لتحديد طبيعة تحالفاتها ورغبتها في شكل القائمة فيما اذا كانت مفتوحة او مغلقة او كون العراق منطقة انتخابية واحدة او اكثر على ضوء النظام الانتخابي". واضاف: "ان قانون الانتخابات يواجه تحديات كثيرة على مستوى التشريع ويحتاج الى تفهم الكتل السياسية".

واوضح الجبوري: "اننا حريصون على اجراء الانتخابات في موعدها واي تلكؤ في هذا الموضوع سيتيح فرصة لعرقلة المسيرة الانتخابية رغم كل ما يجري من حراك سياسي، وبشكل كبير وموسع الا ان الكتل السياسية مازالت مترددة بحسم موقفها بحكم ان الكل يسعى لاجراء حوارات، وبلورة التحالفات قد تكون سابقة لأوانها الكشف عنها".

من جانبه قال النائب محمود عثمان عن التحالف الكردستاني: "ان الكتل السياسية طلبت من المفوضية ان تجري استعداداتها للانتخابات البرلمانية المقبلة على اساس قانون الانتخابات القديم". واضاف: "ان المفوضية طلبت من مجلس النواب ان يعطيها جوابا باسرع وقت حول قانون الانتخابات من اجل ترتيب اوضاعها للانتخابات البرلمانية وقد بينت الكتل السياسية في المجلس للمفوضية انها ستقوم باعداد القانون قبل ١٥ تشرين الاول المقبل وان بامكان المفوضية ان تعمل على اساس القانون القديم". واوضح عثمان:"ان هناك عدة مشاكل في قانون الانتخابات منها قضية كركوك وقضية الدوائر المتعددة اوالدائرة الواحدة والقائمة المفتوحة او القائمة المغلقة". واشار الى: "ان الكتل السياسية اتفقت على اهمية اعتماد القائمة المفتوحة في الانتخابات المقبلة ولكن هناك نقاشات حول الدائرة الواحدة او الدوائر المتعددة".

فيما قال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد عباس البياتي: "ان طبيعة قانون الانتخابات هي من ستحدد الإئتلافات والتحالفات السياسية المقبلة بين الكتل" مشيرا الى "ان شكل القائمة سيؤثر على طبيعة هذه التحالفات، موضحا ان اعتماد القائمة المغلقة ستكون حجراً في طريق التحالفات لانها تعتمد النسب التمثيلية وبالتالي من الصعوبة التوصل الى نسب متكافئة متساوية بين القوائم، الامر الذي سيضعف التحالفات بين القوى السياسية، واما القائمة المفتوحة فستسهل وتيسر وتوسع من اطار التحالفات بين الكتل". واضاف البياتي: "قانون الانتخابات يواجه خلافات داخل مجلس النواب بسبب فشل اللجنة المشكلة من البرلمان في التوصل الى صيغة موحدة فضلا عن وجود عدة مشاكل وعقد، منها مشكلة كركوك، ما ادى باللجنة الى ان تطرح صيغتين لحل الامر صيغة مسودة قانون مفصل للانتخابات وصيغة مسودة تعديل للقانون السابق".

ونوه الى وجود توجه لاعتماد القانون القديم بدلا من قانون عليه الكثير من الخلافات. وتابع: "ان التبكير في الحراك السياسي وفي الحوارات بين القوى السياسية دليل على ان الانتخابات المقبلة ستكون ساخنة والتنافس فيها سيكون جادا مما يشير الى ان القوى التي كانت سابقا تراهن على استمرار الوضع الامني السيئ ادركت الان ان استقرار الوضع الامني والسياسي سيوفر لقوى كثيرة الدخول في المعترك السياسي". وبين: " ان الساحة السياسية تشهد حراكا سياسيا غير مسبوق منذ العام ٢٠٠٣ وذلك نتيجة للاستقرار السياسي واستقرار التجربة الديمقراطية لذلك تسعى الكثير من القوى في الداخل والخارج للدخول في الانتخابات المقبلة موضحا ان التوجه في الساحة العراقية الان هو اعتماد الهوية الوطنية وعليه ستكون الكتل السياسية مضطرة لاعادة النظر في خطابها وفي برنامجها بالشكل الذي يتلاءم مع التوجهات الوطنية للشارع العراقي".

من جانبه قال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد حيدر السويدي ' ان الفترة الزمنية التي تفصلنا عن اجراء الانتخابات البرلمانية قصيرة جدا وتتطلب الاسراع باقرار القانون الخاص بها والا فإننا سنلجأ الى القانون السابق الذي ما زال ساريا في ظل عدم تشريع قانون جديد '. واضاف: "ان الاستعانة بالقانون السابق في الانتخابات المقبلة سيعني فشلا سياسيا وتراجعا وتوهينا كبيرا للعملية الديمقراطية وعودة للمربع الاول فيها، بل يعد كارثة ديمقراطية لان فيه مصادرة لحرية وحقوق الناخبين من خلال اعتماده على نظام القائمة المغلقة والدائرة الواحدة، وبذلك سنجبر الناخب على اختيار قائمة من دون اعطائه حرية الاختيار وسنصادر رأيه في الشخص الذي يود اختياره والشخص الذي لا يرغب في ان يمثله في البرلمان ". واوضح: "ان الجدل الكبير الذي يلف مناقشات قانون الانتخابات يضعف الامل في اقراره في الفترة القريبة المقبلة، وان الخلافات كبيرة حوله بين الكتل السياسية للحصول من خلاله على منافع خاصة فيما يتعلق بالمطالبة باعتماد القائمة المغلقة والدائرة الواحدة وتقسيم بعض المناطق دون غيرها الى دوائر متعددة ". واشار السويدي الناطق باسم كتلة مستقلون المنضوية في الائتلاف الموحد الى " ان رؤية الائتلاف تتطابق مع رغبة الناخب العراقي من خلال تأكيده على ضرورة اعتماد نظام القائمة المفتوحة والدوائر المتعددة في القانون". ودعا جميع السياسيين الى " تغليب المصلحة العامة على المصالح الفئوية من اجل اتمام المسيرة الديمقراطية في البلاد وانجاحها واعطاء الثقة للناخب العراقي بصدق النوايا لتطبيقها ". فيما أوضح النائب خالد الشواني: "ان تشريع قانون جديد يبين فيه آلية وكيفية الانتخابات سيؤثر في الخارطة السياسية لمستقبل العراق موضحا ان النظام الانتخابي الذي يحدد سيكون له تأثير في نتائج الانتخابات لكل كتلة ويحدد الاصوات التي تحصل عليها وبالتالي سيؤثر في الوضع السياسي". وذكر: "ان هذا التأثير لن يكون بالشكل الكبير فالقوى السياسية الموجودة الان لن يكون لها وجود مرة اخرى داخل قبة البرلمان وانما بنسب متفاوتة وستظهر قوى جديدة تصل الى المجلس". وبين: "ان العراق سيغادر النزاعات الطائفية والقومية فالمرحلة المقبلة مرحلة الكتل الوطنية وكذلك الكتل التي تعمل من اجل عراق تكون فيه للدستور والقانون الكلمة العليا بغض النظر عن القومية والمذهبية والطائفية".

الى ذلك قال النائب المستقل عز الدين الدولة: "ان البرلمان ملزم بانجاز قانون الانتخابات قبل الخامس عشر من شهر تشرين الاول المقبل وهو الموعد الاخيرلمناقشة هذا الموضوع".

وقال: "ان هناك قضيتين رئيستين الاولى تتعلق بقضية الدوائر المتعددة والثانية قضية القائمة المغلقة والمفتوحة، و تلك تعتبر مشاكل لكنها اقرب الى الحل، مبينا ان اللجنة القانونية التي كلفت قبل ايام بعد ان فشلت اللجنة الخاصة باعداد قانون الانتخابات وتعديله، هي من وضعت ذلك التاريخ لانجاز قانون الانتخابات". واشار الى: "انه بعد نقاش تحت قبة البرلمان تم الاتفاق الى ان يصار وضع حد لتشريع هذا القانون".

يذكر ان العراق مقبل على انتخابات برلمانية في ١٦ كانون الثاني من العام المقبل لتشكيل مجلس النواب واختيار حكومة جديدة.

دبلوماسيون في المنظمة الدولية لا يستبعدون إخراج العراق من البند السابع بنهاية العام

بهرا- وكالات

لم يستبعد دبلوماسيون في الأمم المتحدة التصويت بنهاية هذا العام لصالح قرار يخرج العراق من تحت طائلة البند السابع، فيما أعلن مبعوث بريطانيا تأييد بلاده طلب العراق خفض التعويضات التي يدفعها للكويت بخصوص حرب الخليج، لكنه قال إن أي خفض يحتاج إلى موافقة كل من السلطات في بغداد والكويت.وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١ أمر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة العراق بتعويض الدول التي تضررت نتيجة احتلاله للكويت في ١٩٩٠ و١٩٩١، وعلى بغداد الآن تخصيص ٥% من عائداتها من النفط للتعويضات، وأغلبها يذهب للكويت. ويريد العراق من مجلس الأمن إلغاء إلزامه بدفع تعويضات للكويت، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، تأييد طلبه بخفض، أو حتى إلغاء، التعويضات حتى يتسنى استخدام الأموال في الاستثمارات داخل العراق. وقال السفير البريطاني للأمم المتحدة، جون ساورز، في مقابلة مع وكالة "رويترز" إنه يأمل أن يجري حل كل القضايا المعلقة بين العراق والكويت، بما في ذلك كل المواطنين الكويتيين المفقودين، وغيرها من القضايا. ومضى يقول: "نريد أن نكون قادرين على المضي قدما حتى يمكن الاتفاق على كل تلك المسائل في إطار الحدود القائمة، وفي إطار خفض التعويضات التي يدفعها العراق للكويت". وأضاف ساورز، وهو رئيس مجلس الأمن خلال شهر (آب): "ولكن ذلك يتطلب درجة من التفاهم بين بغداد والكويت، وهو ما نحاول (في مجلس الأمن) التوصل إليه".

وفي تقرير قدم إلى مجلس الأمن، المؤلف من ١٥ دولة، في الأسبوع الماضي تحدث الأمين العام للأمم المتحدة عن المباحثات الثنائية التي أجراها العراق مع الكويت بشأن هذه التعويضات، بما في ذلك فكرة تحويل المبالغ المتبقية إلى استثمارات".

وقال بأن إنه سوف "يشجع العراق، وأطرافا معنية أخرى، بشدة" على التوصل إلى حلول بديلة لمبالغ التعويضات التي تدفعها بغداد. وفي حين أنه لم يساند صراحة خفض المبالغ المدفوعة للكويت، قال بان إن أي حل جديد سوف "يساعد العراق على تلبية احتياجاته في إعادة الإعمار وسيكون مفيدا للمنطقة ككل".

ويقول العراق إن التعويضات عبء غير عادل، ويريد تقليل النسبة المخصصة لها حتى يتوفر لديه المزيد من الأموال لإعادة الإعمار ومشاريع التنمية.

وفي اجتماع لمجلس الأمن بشأن العراق عقد أول من أمس، دعت بغداد مرة أخرى لإلغاء القرارات التي تلزمها بالتعويضات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقال السفير العراقي لدى الأمم المتحدة، حامد البياتي: "تأمل بلادي أن يقوم مجلس الأمن بواجبه، ويمكن العراق من استعادة مكانته الدولية، التي كانت له قبل أن يصدر مجلس الأمن قراراته ابتداء بالقرار ٦٦١ لعام ١٩٩٠".

وتعارض الكويت إنهاء الوضع القائم بموجب الفصل السابع وتمكنت حتى الآن من إقناع مجلس الأمن بتأييدها. ولكن دبلوماسيين في المجلس يقولون إنهم قد يصوتون لصالح رفع هذه القيود المفروضة على العراق في نهاية العام، مما سيمكن العراق من إعادة التفاوض حول مبالغ التعويضات التي تدفع للكويت. ويقول العراق إنه ما زال عليه دفع مبلغ ٢٥,٥ مليار دولار من التعويضات منها ٢٤ مليار دولار للكويت وحدها. وتوترت العلاقات بين العراق والكويت مؤخرا، وتبادل ساسة البلدين اتهامات فيما يتعلق بهذه التعويضات. ولم يصل تقرير الأمين العام إلى حد إعلان أن العراق لم يعد يمثل أي تهديد على السلام والأمن الدوليين، ولكن بان قال إن العراق عام ٢٠٠٩ ليس البلد نفسه الذي كان موجودا قبل الاجتياح الأميركي في آذارعام ٢٠٠٣ الذي أطاح بصدام. وأوضح ساورز أن بريطانيا تعتقد أن العراق لم يعد يمثل خطرا على السلام والأمن العالميين.

الشرطة العراقية مابين الاستهداف المستمر والتحديات الكبيرة التي تواجها

تحقيق/غازي المنشداوي

واجه جهاز الشرطة العراقي منذ اعادة تشكيله من جديد بعد سقوط النظام البائد تحديات كبيرة اذ جعلته قوى الارهاب والظلام هدفا معاديا لها واصبحنا نسمع يوميا وعبر وسائل الاعلام سقوط العديد من الشهداء والجرحى من عناصر الشرطة الذين هم من اقربائنا واصدقائنا فبعد اعادة تشكيل هذا الجهاز ونزول عناصره الى الشارع لممارسة مهامهم الامنية، استبشر المواطن خيرا، حيث بدأ صراع كبير بين العصابات المختلفة والتي احتلت موقعها في كل مكان وبين افراد الجهاز الجديد الذي اوكلت له مهاما كبيرة كان لها الاثر الفعال في القضاء على نسبة عالية من الجريمة المنظمة وهو امر لا بد من تسجيله كشهادة تاريخية لهؤلاء الرجال الذين واجهوا ويواجهون الارهاب يوميا امام حالة استهداف الشرطة حاولت 'بهرا' ان تستطلع راي الشارع العراقي بهذا الشان، وكيف ينظر الى الشرطة العراقية الجديدة .. ؟ !! ، وهل يؤمن بدورها في استتباب الامن ، وخاصة فيما يتعلق بجرائم السرقة، وسرقة السيارات واختطاف الاشخاص، ومتابعة العصابات والقبض عليها وتسليمها الى القضاء..؟! والعملية الاخيرة التي نفذها ابطال الداخلية والتي قادت الى القبض على اخطر عصابة قامت بسرقة مصرف الزوية الكائن في الكرادة وقتل حراسه الابرياء الاخير دليل على صحة كلامنا.

• المهندس عادل غانم موظف في شركة المنصور للمقاولات التابعة لوزارة الاعمار والاسكان يحدثنا قائلا لم يؤثر مسلسل استهداف الشرطة على ادائهم، بل العكس فقد نشط دورهم على الرغم من استهدافهم اليومي من قبل الارهابيين فنحن نراهم يوميا وهم يلقون القبض على العناصر الارهابية المجرمة والعصابات المسلحة التي تحاول العبث بالامن والاستقرار الذي تحقق في العراق.

• اما الاستاذ عباس علوان مدرس اعدادية فيقول: لقد اصبح افراد الشرطة هدفا معلنا للارهابيين وبعد اختراق اجهزتهم من قبل مجموعة تعمل لصالح الارهاب كانت النتيجة مزيدا من الضحايا، واضاف قائلا: ان مخططات الاعداء الدنيئة سوف لن تنال من هؤلاء الرجال الذين لايتوانون لحظة في خدمة بلدهم والمحافظة على امنه

• وتتساءل الانسة ليلى العبودي – معلمة في مدرسة ابتدائية في مدينة الصدر– قائلة: لماذا يتم استهداف عناصر الشرطة العراقية بشكل مستمر؟ مؤكدة ان الشرطة العراقية هي اليد الضاربة للقضاء على الجريمة ومحاولة اقصاهم او ابعادهم تصب في مصلحة المجرمين بمختلف توجهاتهم وتضيف قائلة: انا اذهب الى مدرستي صباحا وهي بعيدة عن منطقة سكناي، واعود منها ظهرا، وانا اكثر اطمئنانا، وبدون الشرطة لا يمكن للشارع ان يستقيم ، وللامن ان يستتب. ان قتل الشرطة حرام مرتين، المرة الاولى لانهم بشر والله حرم قتل النفس الا بالحق، وقتلها ليس حقا.. والثانية لانهم يمثلون القانون.

• وشاركنا الحديث المواطن شوقي صاحب محل للحلاقة في حي القاهرة قائلا: ان اولئك الذين يحاولون قتل الشرطة ويمارسون هذه الجريمة المنكرة، انما يريدون قلب المعادلة بحيث تصبح السيادة لهم في الشارع ولا يقف امامهم اي شيء لتنفيذ مآربهم. واضاف ان قتل شرطي معناه السماح لعشرات اللصوص في التجول بحرية وممارسة هواياتهم في السرقة، متى يشاؤون، وكيفما يشاؤون. واوضح قائلا: لنتصور جدلا اننا بدون جهاز شرطة وبدون حرص وطني ولنتساءل ما هو حال الشارع..؟!! فكم ستكون نسبة الامان في الدائرة والمدرسة ومكان العمل والمنزل..؟!!

• ولكي نستمع الى رأي ذوي الشأن وهم افراد الشرطة العراقية التقينا الملازم اول شرطة عبد الامير حامد وبينا له الغرض من التحقيق وسالناه بصفتك واحداً من افراد الشرطة ما هو رايك باستهداف الشرطة العراقية..؟!! اجاب: نحن مستهدفون دائما ومن عدة جهات منها جهات ارهابية ومنها مجرمة، فمثل هؤلاء يرى فينا عدوا لدودا له، ونحن فعلا كذلك، ولا تراجع فقد اتخذنا الامر على عاتقنا، وهو القضاء على الجريمة، ونحن كمواطنين عراقيين نعتبر عملنا شرفا وواجبا، وهناك الكثير من يعتبرنا اعوانا للاجنبي، وهذا جهل وقلة وعي، فالحقيقة غير ذلك فالمنتمون الى الشرطة العراقية يحملون مشاعر المواطنة الصادقة وهم حريصون على مستقبل بلدهم.

• اما احمد سعدي طالب في كلية التربية/ جامعة بغداد فيقول: ان من يقتل شرطيا انما يقتل اسباب الامن، امن المواطن، وامن العائلة، وامن الارواح والممتلكات، اضافة الى كون ذلك جريمة كبرى لا يمكن غفرانها تحت اي من المسميات.

• وكان اخر من التقيناهم هو الشيخ محمود عثمان عبد القادر –امام وخطيب احد الجوامع في بغداد– الذي اجاب عن تساؤلنا، حيث قال: ان الذين يستهدفون الشرطة والحرس الوطني او الذين يحرضون على قتل الشرطة، او يحضون بذلك، او يفتون بحلاله، او يصفقون لمن يرتكب هذا الجرم، انما يعملون على تدمير العراق، وهذا عمل قد يقوم به مجرمون محترفون او اعوان النظام البائد، فان كانت هذه نيتهم، فبئس وساء ما يفعلون، وان كانت نيتهم غير ذلك فانما الاعمال بالنيات، ولا تكون النية حسنة اذا كان فيها ما يخالف الشريعة والعرف والقانون.

وزارة التربية: تغيير عناوين وأعادة تأليف اغلب المناهج الدراسية

بهرا- متابعات

اعلنت وزارة التربية عن تمكنها من أعادة تأليف وطبع اغلب المناهج التربوية الجديدة وبأسلوب حديث استخدمت فيها تقنيات علمية وتربوية ومتطورة اعتمدت مبادئ الفلسفة التربوية. وقال مدير عام المديرية العام للمناهج التربوية في الوزارة غازي مطلك ان" المديرية تمكنت من تغيير بعض عناوين الكتب المنهجية عند التأليف والطبع مثل مادة الجغرافية البشرية بدلا من الجغرافية الاقتصادية في المرحلة الاعدادية للفرع الادبي بينما احتفظت اغلب المناهج بنفس عناوينها السابقة ".

واضاف مطلك ان" الوزارة عازمة على المباشرة بتدريس جميع المناهج التربوية الجديدة مع بداية العام الدراسي ٢٠١٠ - ٢٠١١ والتي ستكون مدة التدريس فيها سنة واحدة وذلك لغرض التجديد والاختبار لهذا المناهج الدراسية الجديدة، منوها في الوقت ذاته الى ان الوزارة ستعمل على فتح ادورات تدريبية وتطويرية للمعلمين والمدرسين كافة على تدريس المناهج التربوية الجديدة".

يذكر ان وزارة التربية كانت قد اعلنت في وقت سابق عن خطتها الاستراتيجية لتغيير وتأليف جميع المناهج الدراسية والتربوية ولجميع المراحل الراسية خدمة للعملية التربوية في العراق.

الامم المتحدة ستركز جهودها في المرحلة المقبلة على مساعدة العراق لإنهاء الخلافات مع دول الجوار

بهرا- وكالات

قال الدبلوماسي الهولندي آد ملكيرت المعين حديثا في منصب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، ان جهود بعثته ستتركز خلال المرحلة المقبلة في عدة مجالات رئيسية، وهي تعزيز علاقات العراق بجواره الاقليمي، وإقامة علاقات جيدة مع تلك الدول تقوم على سلسلة واسعة من القضايا، بدءا من قضية تقاسم المياه، وانتهاءً بإغلاق باب صراعات الماضي وويلاتها.

قال أد ميلكرت ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق أمام مجلس الأمن الدولي الأربعاء الماضي إن العراق وصل إلى نقطة مليئة بالتفاؤل، ولكنها حساسة جدا لأسباب داخلية وخارجية. وأضاف ميلكرت في أول إحاطة له أمام المجلس الذي ناقش تقرير الأمين العام بان كي مون عن الأوضاع في العراق، أن الإحصاءات تدل على انخفاض في مجمل أعمال العنف، إلا أن العشوائية منها في الواقع ما زالت مرتفعة بشكل غير مقبول. وتابع "الفترة المقبلة تشكل تحديا حقيقيا للحكومة وقوات الأمن العراقية في إثبات جدارتهما بكسب ثقة الشعب واحترام حقوق الإنسان الأساسية" موضحا أن الأمم المتحدة ستستمر في مراقبة الحقائق، وأن الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي لا يمكن أن يثمر إلا من خلال الإجماع السياسي بالبلاد.

وهنأ ميلكرت سكان كردستان العراق على المشاركة الكثيفة في العملية الانتخابية السلمية التي جرت نهاية الشهر الماضي، ودعا الأطراف الأساسية إلى ترجمة هذه البداية الجيدة بتشكيل حكومة موحدة ذات تمثيل حقيقي للإقليم. وقال إنه يود التشديد حاليا على شعار التسارع الإستراتيجي من خلال البناء على التقدم في المجال السياسي، ودعم النمو الاقتصادي والاجتماعي ليستفيد منه الناس.

وأضاف أن الغالبية تندفع لغرس جذور الديمقراطية في العراق، في انتظار أن تقطف ثمار تلك الديمقراطية، كتوفير فرص العمل وبناء شوارع نظيفة وإحياء المدارس وعودة مجتمعات آمنة. وتعهد ميلكرت بأن تفعل الأمم المتحدة ما بوسعها خلال الأشهر المقبلة لمواجهة هذا التحدي. من جهة أخرى، تناول مندوب العراق الدائم لدى المنظمة الدولية حامد البياتي في كلمة ألقاها خلال الجلسة التطورات الأخيرة في العراق على مختلف الصعد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

مواقع العراق الطبيعية المُهملة وآمال بضمّها للائحة التراث العالمي

بهرا- وكالات

تسعى جهات حكومية ومنظمات بيئية إلى ضمّ مواقع طبيعية في العراق إلى لائحة التراث العالمي، ففيما أبدت وزيرة البيئة تفاؤلها بإمكانية ضمّ منطقة الأهوار إلى اللائحة كمرحلة اولى، عبّرَ باحثون بوزارة التعليم العالي عن أملهم في ضم المواقع الطبيعية الغنية في شمالي ووسط البلاد إلى اللائحة.

ويأمل العراقيون ان تتمكن الجهود المحلية بمساعدة الخبرات الدولية في انقاذ الأهوار والعشرات من مناطق البلاد المعروفة بطبيعتها الغنية والفريدة، لكن أمام المختصين عمل طويل قبل ان يتمكنوا من ادراج المواقع الطبيعية والتأريخية في بلد شهد عدة حضارات انسانية وتضم أراضيه مئات المواقع المهمة التي تتطلب العمل لسنوات لإظهار قيمتها ونفض الغبار عن وجهها.

وقالت وزيرة البيئة نرمين عثمان، إن الوزارة "قدمت مقترحات إلى اليونسكو لضم عدة مواقع للائحة التراث العالمي، بينها منطقة الاهوار التي تجمع بين الآثار والطبيعة، فهي منطقة تأريخية حافظت على ثقافتها السومرية، مثل استخدام المشحوف وبناء المضيف بالقصب وطبيعة الاثاث المستخدم ونوعية المعيشة". وبينت عثمان أن منطقة الاهوار نادرة في العالم كونها حافظت على ثقافتها وطبيعتها لذا نعمل على ضمها إلى لائحة التراث العالمي، خاصة بعد أن تم ضم هور الحويزة الى اتفاقية رامسار التي تخص المناطق الرطبة في العالم". ورامسار اتفاقية عقدت في العام ١٩٧٠ في مدينة رامسار الايرانية جنوبي بحر قزوين بهدف حماية المناطق الرطبة في العالم، وهي تضم حاليا ١٥٨ دولة من ضمنها العراق. بحسب تقرير اصوات العراق.

وأوضحت عثمان أن "الجهود تنصب على ضم هور الجبايش كمرحلة اولى إلى اللائحة التي تشرف عليها منظمة اليونسكو، ومن ثم سنتحرك على منطقة سنجار التاريخيةمن سكانها الأيزيديين في محاولة للمحافظة على آثارها النادرة وعلى وجود الديانة الأيزيدية".

ولفتت إلى أن "الوزارة تحاول بناء محميات في هور الجبايش، بالتعاون مع منظمة طبيعة العراق (منظمة غير حكومية) وبدعم من الحكومة الايطالية لمراقبة هجرة الطيور، ولدينا محمية في محافظة العمارة تهتم بمراقبة كل انواع التنوع البايلوجي الطبيعي الموجود في المنطقة والمحافظة عليه".

والأهوار التي يغذيها نهرا دجلة والفرات هي موطن أنواع نادرة من الطيور مثل طائر ابو منجل المقدس، كما أنها نقطة راحة لآلاف الطيور المهاجرة بين سيبيريا وأفريقيا. وظلت الأهوار مسكونة منذ آلاف السنين لكن النظام البعثي حاول تجفيفها خلال حرب العراق مع ايران (١٩٨٠-١٩٨٨). وانكمشت معها منطقة الأهوار من ٩٠٠٠ كيلومتر مربع في اوائل السبعينيات الى ٧٦٠ كيلومتر مربع بحلول عام ٢٠٠٢، ويقول الخبراء انها مهددة بالاختفاء اذا لم يتم تحرك سريع لانقاذها.

وأفادت وزيرة البيئة بأن "اجتماعا عقد في عمان شاركت فيه الجهات ذات العلاقة وحصلت الوزارة فيه على الجائزة الاولى من الأمم المتحدة عن مشروعها الذي قدمته بين مئات المشاريع المقدمة من دول العالم".ودعت عثمان إلى اهمية "التعاون مع وزارتي الثقافة والتعليم العالي والبحث العلمي لانجاز المشروع بدعم من الحكومتين اليابانية والايطالية ومن خلال برنامج الامم المتحدة لدعم البيئة (UNEP)"، معبرة عن أملها "بإضافة العديد من المواقع الطبيعية العراقية الى قائمة المناطق الطبيعية (الموروثة) على اللائحة العالمية".

وكان برنامج الامم المتحدة للبيئة قد نبه في عام ٢٠٠١ المجتمع الدولي بخطر اختفاء الاهوار، ونشر صور ملتقطة عبر الاقمار الصناعية توضح فقدان ٩٠% من مساحتها، ومع سقوط النظام السابق تم تحطيم السدود التي كانت تمنع المياه عن مناطق الاهوار وبدأت عمليات الاغمار.

أميركا ترصد غواصتين نوويتين روسيتين قبالة سواحلها

بهرا- وكالات

كشف مصدر أمني أميركي أن واشنطن رصدت وجود غواصتين نوويتين روسيتين من طراز هجومي في مياه المحيط الأطلسي، قبالة سواحلها الشرقية، غير أنه اعتبر أن وجودهما لا يثير القلق طالما ظلتا في المياه الدولية والتزمتا قواعد التصرف المتعارف عليها.

وقال جيوف مورال، الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض: "طالما ظللتا في المياه الدولية وتصرفتا بطريقة مسؤولية، كما نفعل نحن صراحة في عدة أماكن حول العالم، فلديهما حرية الذهاب إلى أي مكان، ووجودهما لن يثير القلق لدى وزارة الدفاع الأميركية". وقالت جهات أمنية إن الغواصتين من طراز "أكولا" النووي، الذي يزوّد عادة بصواريخ موجهة قادرة على ضرب أهداف في الجو والبر، غير أنه لا يحمل صواريخ نووية عابرة للقارات.

وأضافت أن لدى البحرية الأمريكية القدرة على رصد وملاحقة وتحديد هوية كل الغواصات التي تنشط في أماكن تواجدها من خلال أنظمة سرية تعتمد على السفن والطائرات والأقمار الصناعية.

أما الملازم ديسموند جيمس، الناطق باسم قيادة حماية أجواء أمريكا الشمالية إن قيادته رصدت النشاط البحري الروسي، غير أن شدد على أن لموسكو – كما لسائر اللاعبين الدوليين حق الإبحار في المياه الدولية.

ويأتي هذا النشاط للغواصات الروسية بعد سنوات طويلة من الانقطاع عن القيام بدوريات في المياه الدولية، كما كان يحدث في حقبة الاتحاد السوفيتي السابق، وقد ذكر مصدر أمني رفض كشف اسمه أن واشنطن مهتمة للغاية بعودة قدرات البحرية الروسية على العمل بعيدا عن قواعدها.

كما وضع التصرف الروسي في إطار "عرض القوة" الذي تمارسه موسكو منذ فترة، لإعلام الولايات المتحدة وسائر دول العالم أنها استردت قدراتها العسكرية، خاصة بعد الرحلة التي نفذها الأسطول الروسي العام الماضي نحو موانئ في أمريكا الجنوبية. وشبّه المصدر هذا الظهور المتجدد للغواصات الروسية قرب المياه الإقليمية الأمريكية بعودة القاذفات الروسية البعيدة المدى للتحليق في الأجواء الدولية، على مقربة من المجال الجوي الأميركي، واضعا إياها في سياق إظهار موسكو أن لديها قوة عسكرية توازي ما لدى نظرائها في الغرب.